Embassy of the Republic of Tunisia
Permanent Mission to the United Nations Office and to
the International Organizations
Vienna

سفارة الجمهورية التونسية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات
الدولية
فيينـــا

كلمة السيّد رئيس وفد الجمهوريّة التونسيّة في فعاليّات

أشغال المؤتمر العامّ للوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة

فيانّا، 22-26 سبتمبر 2014

سيّدي الرّئيس ،

يُسعدني أن أتقدّم إليكم بأحرّ التّهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدّورة العاديّة الثّامنة والخمسين للمؤتمر العامّ للوكالة، متمنيّا لكم النّجاح والتوفيق في مهامّكم.

كما أغتنم هذه المُناسبة لأجدّد عبارات التّقدير والاحترام للسيّد يُوكيا أمانو، المدير العامّ للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة للجهود التّي يُواصل بذلها لتحقيق أهداف الوكالة وللحفاظ على استقلاليّة وحياد أمانتها.

سيّدي الرّئيس،

نُرحّب بانضمام كلّ من اتّحاد جزر القمر وجمهوريّة جيبوتي وجمهورية غييانا التعاونيّة وكذلك جمهوريّة فانواتو لعضوية الوكالة. ونتقدّمُ لهذه الدول الشّقيقة والصّديقة بتهانينا الخالصة ونعتبر انضمامها مكسبا إضافيّا لتحقيق شُموليّة الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة على النطاق الدُّولي واعترافا متجدّدا بأهميّة الأهداف التّي بُعثت من أجلها.

سيّدي الرّئيس،

تتطلّعُ تونس إلى دراسة إمكانيّات تطوير الاستخدامات السلميّة للطّاقة وللتّكنولوجيا النوويّة في مُختلف المجالات، وذلك لتميّز هذه الاستخدامات وتوفيرها للحلول المُناسبة للتّطبيقات الصحيّة والصناعيّة والفلاحيّة وغيرها. كما نسعى إلى إقناع الرّأي العامّ ببلادنا بأهميّة هذه التّكنولوجيا وبجدواها الاقتصاديّة الثّابتة وبتوفيرها للحلول المُناسبة التّي لا تهدّد البيئة وتخفّف من انبعاث الغازات المتسبّبة في الانحباس الحراريّ.

سيّدي الرّئيس،

تظلُّ الموارد المُتاحة ببلادي من مصادر الطّاقة الأحفوريّة ضئيلة حيث أنّها لا تغطّي النموّ المُتزايد لاحتياجاتنا الطاقيّة ولا تُلبّي تطلُّعاتنا في تحقيق التّنمية في ظروف سياسيّة واقتصاديّة حسّاسة.

كما سعينا، على امتداد السّنوات الماضية، إلى تعبئة كافّة الموارد المائيّة المتوفّرة وسّد احتياجاتنا من الماء الصالح للشّراب بتحلية مياه البحر باستعمال التّقنيات الكلاسيكيّة المُكلفة وسيصعُب علينا، في غضون العشريّتين المُقبلتين،

الاستجابة لاحتياجاتنا المُتزايدة من الماء الصّالح للشّراب وتوفيره بأسعار معقولة. ومن مُنطلق هذه التحديّات، تدرُس تونس التوجّهات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة الممكنة لضمان أمنها الطاقيّ والمائيّ وذلك باستخدام كافّة الخيارات من بينها استخدام الطّاقة النوويّة لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.

ولهذا الغرض، تُتابع بلادي التطوّرات الحاصلة في مجالات استخدام المُفاعلات الصّغيرة والمتوسّطة وترغب في تعزيز تعاونها مع الوكالة في هذا المجال ومزيد مشاركة خُبراءها في برامج التّعاون الفنّي الموجّهة لتنمية القُدرات الذاتيّة والاطّلاع على التّجارب والتّطبيقات ذات القيمة المُضافة.

سيّدي الرّئيس،

لقد حرصت تونس، منذ انضمامها للوكالة سنة 1957، على دعم علاقات التّعاون معها والوفاء بكافّة تعهدّاتها تُجاهها، كما بادرت بالمُصادقة على جميع التّعديلات المُدخلة على نظامها الأساسي، إيمانا منها بأهميّة وضع الأدوات المُناسبة على ذمّة الوكالة حتّى يتسنّى مُواكبة المتغيّرات الدوليّة والاستجابة لتطلّعات الشّعوب لتحقيق تنمية مُستديمة وآمنة وعادلة.

سيّدي الرّئيس،

تفي بلادي بتعهّداتها الماليّة تُجاه الوكالة حيث قامت بتحويل كافّة المساهمات بمختلف العناوين لحساب الوكالة وتحرص، في المقابل، على الاستفادة من فُرص التّعاون المُتاحة. و في هذا الإطار، تتعهّدُ تونس كالعادة بدفع مُساهمتها في صُندوق التّعاون الفنّي بعنوان السنة المقبلة وفقا للنسبة المحدّدة.

سيّدي الرّئيس ،

تحرصُ تونس على تعزيز تعاونها العلميّ والتّكنولوجيّ مع مُختلف الهيئات المتخصّصة ومع الدُّول الصّديقة والشّقيقة وتُولي العناية اللاّزمة للتّعاون الفنّي مع الهيئة العربيّة للطاقة الذريّة التّي تسعى لتحقيق نفس أهداف ومبادئ الوكالة.

ونُسجّل بكل ارتياح التطوّر في مستوى العلاقات القائمة بين الهيئة العربية والوكالة خاصّة في إطار شبكة النور للهيئات الرقابيّة في الدول العربية. وقد عملت تونس، خلال فترة رئاستها الدورية لهذه الشبكة، على دعم أنشطتها وتنمية مواردها وتطويرها، خدمة للمصالح المشتركة لكافة الأطراف. كما احتضنت العديد من الأنشطة التي تمّ القيام بها في إطار التّعاون القائم بين هذه الشبكة

والوكالة والهيئة وعديد الممولين الآخرين كالمعهد الكوري للأمان النووي والاتّحاد الأوروبيّ.

سيّدي الرّئيس ،

عملت تونس، خلال السّنوات الماضية، على فتح قنوات جديدة للتّعاون مع المنظّمات المتخصّصة في الميدان النوويّ. وتُوّجت هذه الجهود بإبرام اتّفاق بين حكومة الجمهورية التونسية والمنظّمة الأوروبيّة للبحث النّووي حول التّعاون العلمي والتقني في فيزياء الطاقات العالية. ويهدف هذا الإطار القانونيّ إلى دعم مشاركة الخُبراء التونسيّين في برامج ومشاريع البحث لهذه المُنظّمة.

وفي نفس السّياق، أودُّ أن أنوّه بالمستوى المتميّز للتّعاون القائم بين تونس والولايات المتّحدة الأمريكيّة، خاصّة إثر توقيع الجانبين لاتّفاق بين الإدارة الوطنية للأمن النووي عن الجانب الأمريكي والمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النوويّة عن الجانب التونسي. و يشمل هذا الاتّفاق عدّة برامج تعاون تهدف إلى تبادل الخبرات حول الأمن والأمان النوويين وضمانات عدم انتشار الأسلحة النوويّة.

وعلى صعيد متّصل، تمّ تسجيل تقدّم ملحوظ فيما يتعلّق بالاستعداد لتطبيق البروتوكول الإضافي لاتّفاق الضمانات، حيث تمّ، إلى حدود هذا التّاريخ، تنظيم عدّة حلقات تكوينيّة متخصّصة في مجالات إعداد التقرير الأولي وآليّات تحيينه سنويّا. وبالإضافة إلى هذا المسار، نعملُ، على الصعيد الوطني، على تصوّر ووضع الإطار القانوني والتّنظيمي المناسب والذّي سبق إعداده بالتّعاون مع

خُبراء الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة ونحن نتطلّع إلى تحقيق هذه الأهداف والمُصادقة على البروتوكول الإضافي في أفضل الآجال الممكنة.

وأودُّ أن أشير في هذا السّياق أنّه، على الرّغم من متطلّبات مرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ بتونس والتحديّات الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المُرتبطة بها، فإنّنا لم ندّخر أيّة جُهود لمواصلة مساعينا في هذا المجال.

سيّدي الرّئيس ،

كما تعلمون، لا تمتلك تونس أيّ منشآت نوويّة وفقا لاتفاقيّة الأمان النووي غير أنّها تُولي موضوع الأمان النووي أهميّة بالغة وذلك بالنظر للنّطاق الواسع للمضار التّي قد تترتّب عن أيّة حوادث وأخذا بعين الاعتبار إمكانيّة تركيز منشآت نووية بتونس مستقبلا. و قد عملت بلادي على المشاركة في مختلف مؤتمرات المراجعة للدّول الأطراف باتفاقيّة الأمان النووي منذ تاريخ انضمامها إليها سنة 2010 وقدّمت التّقارير المطلوبة. و في هذا الخصوص وبالنّظر إلى المؤتمر الدبلوماسي لمراجعة الاتفاقية والمقرّر عقده خلال مؤتمر المراجعة لهذه السنة، فإنّنا نأمل أن يحصل التّوافق على صيغ تستجيب لتطلّعات الجميع، دون فرض أيّة قيود إضافيّة على الاستخدامات السلميّة للطّاقة النوويّة. وستدعم تونس هذا التوجّه خلال المؤتمر الدبلوماسي وأعماله التّحضيريّة.

سيّدي الرّئيس ،

تدعم تونس جميع المبادرات الهادفة إلى تعزيز فعاليّة نظام الضّمانات النوويّة، وخاصّة منها إحداث المناطق الخالية من أسلحة الدّمار الشّامل والتّي على رأسها الأسلحة النوويّة. و قد انضمت بلادي للمعاهدة الخاصّة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النوويّة بإفريقيا. ونشيدُ في هذا الخصوص المساعي الرّامية إلى بعث اللجنة الإفريقيّة للطاقة النوويّة التي ستُشرف على عمليّات التّحقيق من تنفيذ بنود الاتفاقيّة.

كما لازالت تونس تأمل في الوصول إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشّامل بما في ذلك الأسلحة النوويّة بالشّرق الأوسط ولن تتراجع عن دعمها لمثل هذه المُبادرات إلى حين تحقيق هذه الغاية المنشودة والمتمثّلة في تمكين كافّة شعوب المنطقة من العيش بسلام وفي أمان، بعيدا عن مخاطر وتهديدات الأسلحة النوويّة وغيرها من أسلحة الدّمار الشامل .

ونأمل أن تخضع جميع المنشآت النوويّة لكافّة دُول المنطقة، وبدون استثناء، لنظام ضمانات الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة، بما في ذلك المُنشآت النوويّة الإسرائيليّة التّي تُمثّل تهديدا، يجبُ أخذه على محمل الجدّ، لأمن وسلامة المنطقة وكذلك عقبة أمام تقدّم مساعي ومحادثات السّلام.

سيّدي الرّئيس ،

وإذ أشكُركم، والحضور الكريم، على حُسن الاستماع، اسمحوا لي بأن أُجدّد لكم تمنيّاتنا بالتّوفيق والنّجاح.